مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

تقرير الندوة الأولى
مختبر القصة والرواية

الجوائز والطفرة الروائية

د. زينب إبراهيم الخضيري
مشرفة مختبر القصة والرواية

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

كان للأدب والفنون نصيبا كبيرا من الاهتمام، وللرواية حظا عظيما كونها أحد الركائز الثقافية في أي بلد، حيث تنقل الرواية لنا حضارة أمة وثقافة شعب، وتصنع الصورة الذهنية عن أي بلد، لذلك سنناقش في هذا المختبر موقع الرواية الخليجية وواقعها وتطورها من خلال عدة محاور تم اختيارها بعناية لتقيس هذا التطور والتقدم، ولتخبرنا هذه الندوات أين نحن الآن.

في أولى ندوات مختبر القصة والرواية بتاريخ 2023/2/28م وبرعاية مركز الخليج للأبحاث والتي جاءت بعنوان "الجوائز والطفرة الروائية"، بات مدركا أهمية الجوائز التي أضفت على الحقل الثقافي العربي حراكا مهما متعدد النتائج. فالجائزة مهمة للمبدع، فهي تفتح له نوافذ على جمهور أوسع، وهي عامل إيجابي وحافز على الإنتاج الإبداعي، وخلال القرن الماضي لا زالت الجائزة الأبرز على مستوى العالم جائزة «نوبل للآداب»، ولكل دولة جوائزها القومية التي تمنحها لمبدعيها، فلم تكن الثقافة العربية تعرف غير عدد محدود من الجوائز التي يتنافس عليها المبدعون العرب، فمن ذلك جائزة العويس، والشيخ زايد، وجائزة الملك فيصل، وجائزة نجيب محفوظ، وجائزة البوكر في نسختها العربية، وجائزة كتارا، وجائزة الطيب صالح، وأضحت هذه الجوائز هدفا للكتاب، ومصدرا ماليا قد يدر أرباحا عالية.

مع ضيوفنا د. شيمة الشمري، والأستاذ عبد الله الوصلي، ود. بروين حبيب تم مناقشة هذا الموضوع الذي مازال يشغل الساحة الثقافية، حيث يقول الروائي أمير تاج السر أن: "كثيرا من الأعمال المقدمة للجوائز نيئة" حيث إن نيل الجوائز أحيانا يخضع للصدفة ولذائقة لجان التحكيم، فالمعايير غير واضحة وتتبدل مع كل لجنة.

من هذا المنطلق بدأ النقاش مع د. شيمة محمد الشمري والحاصلة على درجة الدكتوراة في الأدب والنقد بجامعة حائل، حيث استهلت حديثها عن الرواية السعودية في العقود الأخيرة والتحولات الكبيرة التي شهدتها على مستوى الشكل والمضمون، مما دفع بكثير من النقاد إلى محاولة تبين أسباب ذلك ومظاهره. واللافت للانتباه والمثير للسؤال أنهم ذهبوا في ذلك إلى اتجاهين متباينين يصعب حصرهما في خط واحد. فبقدر ما احتفى بعضهم بالسمات الجديدة في الرواية السعودية على مستوى اللغة والبنية والدلالة، أنكر البعض الآخر عليها ذلك وشكك فيه، وإن كان في اختلاف الدارسين هذا، ما يمكن عده الدليل على أن الرواية السعودية احتوت من أوجه التنويع والتعدد ما يدعو إلى الاهتمام بها والبحث فيها، فإنه مثير للسؤال من عدة أوجه، فهل يعكس ما وصلت إليه الرواية السعودية اليوم تطورا كيفيا وجدة أصلية وطرافة حقيقية؟!

لا شك أن الروائي السعودي يسعى إلى التحديث في تقنياته السردية والتجديد في ثيماته لتأصل ذلك في الوعي الإبداعي السعودي بحكم ترتبه عن مسار محلي تطوري نام، وقد يكون من تبعات التأثر بالكتابة الروائية في الأقطار الأخرى، ومن أشكال النسج على المناويل السابقة الحاضرة المألوفة.

إن ما بلغته الرواية السعودية انعكاسا لشكل من أشكال التطور التي عرفتها الرواية العربية وهو حلقة جديدة لها خصوصيات وسمات فارقة. فما قطعته الرواية السعودية من مراحل تشكل واكتمال ليس بالأمر النادر أو الخاص بها من دون الرواية في بقية الأقطار العربية الأخرى. فالأدب بأصنافه وأجناسه ينمو ويتداخل عبر مراحل متواصلة قد تسبق في بعض البلاد وتتأخر في غيرها بحسب جملة من العوامل الثقافية والاجتماعية والحضارية. لكن يبدو لنا وكأن بعض الدارسين للرواية السعودية يغفلون عن تعثر خطى أصحابها طويلا قبل أن تستوي الرواية عندهم فنا مشهودا له بالبراعة الفنية والإتقان. ولا يقرون لأصحابها بالقدرة على وعي ما تقلبت بينه كتاباتهم وعلى تمثل أبعادها عبر الحقب الزمنية المتباعدة والمتقاربة.

ونحن ننطلق من فكرة أن التحولات سواء تلك التي تدفع بها عجلة الزمن أو التي يفرزها التغير في بنى المجتمع وحضارته أو التي تنتج عن التثاقف وتلاقح الحضارات، هي الأساس والمركز فيما تصير إليه الأشياء وتنتهي به. والإبداع الأدبي والروائي منه خاصة اعتبر على اختلاف الأزمان والعصور: المرآة التي تنعكس عليها صور الأشياء في ثباتها وتحولها صور الأشياء والقضايا والحياة التي يحتويها الواقع والتي تترجم عنها النصوص الروائية شكلا ومحتوى. والأمران متصلان لا فاصل بينهما فما يحدث في الرواية من تحول يولده ويوازيه التحول في السياق الثقافي والاجتماعي والحضاري العام. وهو ما لم تشذ الرواية السعودية عنه، حيث استقطبت بحكم نسيجها المعقد والمفتوح، مختلف وجوه الحياة في المملكة العربية السعودية وسياقاتها، وحين عرفت المملكة التحولات الاجتماعية المختلفة الألوان، واكبت الرواية ذلك واستقطبته، وتمثلته، وترجمت عنه، وهو ما يعني أن الرواية السعودية حملت في كل حقبة من حقبها بذرة التغير وإرهاص التحول بحيث احتوى النص في كل مرة وجوها متباينة – بعضها بالقدم والتقليد ألصق، وبعضها الآخر يبشر بالنقلة والحداثة، وهو ما يشرع كثير من المنافذ للبحث في النص الروائي السعودي من هذه الزاوية.

إن ازدهار كتابة الرواية، وتصدرها المشهد الأدبي لاسيما في السنوات الأخيرة جلي وظاهر حتى قال بعضهم أنها أزاحت الشعر من عرشه. وقد عرف الشعر بهيمنته في مشهدنا الثقافي على مر السنين ومع وجود هذه الطفرة في الكتابة السردية لاسيما الروائية نجد زيادة في الجوائز التي صاحبت هذا الإبداع،

ولعلنا لاحظنا الشروط التي توضع في بعض الجوائز مثلا: العمل غير منشور، أو منشور بعام محدد، أو شرط عمر محدد للكاتب. وأظن أن وضع الشروط للتخفيف من كثرة الأعمال، وتقليل المدونة التي ستحكم، أو لتكن تلك الجائزة من البداية موجهة لرواية وشخص ما، والله أعلم

الحقيقة أن هذه الجوائز لها غاية وهدف نحترمه ونجله كإبراز الأدب – الرواية العربية – وتقديمها للأخر والتشجيع على القراءة، كما تشجع المبدع على الكتابة لأنه وجد تقديرا وحفاوة بما يكتب، لكن لا يخفى علينا أن بعض الجوائز يؤخذ عليها كثرة الشروط التي لا شأن لها بالإبداع. أيضا بعض الجوائز لا نعلم ماهي الأليات التي على ضوءها يحدد الفائز. ولا شك أن بعض التحكيم ينطلق معبرا عن ذات ورأي صاحبه. لذا من المهم جدا العناية باختيار لجنة التحكيم في أي مجال، وضرورة التغيير في كل دورة دون الثبات على لجنة واحدة لعدة سنوات.

هناك من يرى أن هذه الجوائز مع أهميتها لم تسهم في دعم الوعي الروائي ، بل أشاعت نوعا من الكتابة الروائية السريعة، الركيكة، باختصار، لا تقدم عملا روائيا حقيقيا غالبا حتى باتت الأعمال الجيدة في هامش الأعمال الرديئة، في زحمة هذا التنافس، ومن المتابعة نعلم أن هناك من يكتب دون الاهتمام بجائزة أو نقاد، يكتب لأنه مبدع ولا يمانع ترشحه لجائزة ما. وهذا حق مشروع له ولغيره، لكن لابد أن يكون للشغف بالكتابة والإبداع النصيب الأوفر من الاهتمام ثم يأتي بعدها كل شيء، كالجوائز والدراسات ورأي النقاد، والرواية تستحق الاحتفاء وأن يكون جوائز ومحافل تليق بها.

فيما بدأ الأستاذ عبد الله الوصالي مستشار ثقافي وكاتب للقصة والرواية والمقالة ومترجم، بتساؤل: كيف يمكن للجوائز الأدبية أن ترتقي بالمنتج السردي؟!

حيث قال: لا شك أن الجوائز الأدبية الخاصة بالسرد عنصر ذو أهمية بالغة لدعم الإبداع السردي قراءة وإنتاجا من أوجه عدة، فهي تعمل على رفع قيمة الأدب وتروج لبث روح الاطلاع والقراءة، تلك الظاهرة الحيوية في المجتمع. لكنها بقدر ما تشكل من أهمية من ذلك الجانب بقدر ما يجعلها عامل إرشاد للجهة الخاطئة إذ لم يحسن إدارتها. وبالإمكان إيجاز الإجابة على محور المداخلة في نقطتين مهمتين وتفرعاتهما:

أولا: إيكال أمر الجائزة إلى مؤسسة تابعة للمجتمع المدني المستقل.

في سياق حديثنا عن أهمية تولي مؤسسات المجتمع المدني أمر الجوائز الأدبية لا بأس أن نشير إلى بعض التجارب العالمية الناجحة. مثل جائزة البوكر الأدبية البريطانية العالمية التي تأسست عام ١٩٦٨

بدعم من شركة خاصة تحت أسم شركة بوكر ماكونيل وهذه الجائزة الشهيرة ذات الصيت العالي اعتمدت على جائزة أقدم منها وهي جائزة كونكور الفرنسية. التي أسسها الأخوين كونكور في القرن التاسع عشر قبل أن تؤسس أكاديمية كونكور المشرفة على الجائزة في بداية القرن العشرين وبوصية من أحد الأخوين. لم يكن لهذه الجائزتين أن تحققا أهدافهما السامية في ثقافيتيهما فضلا عن الصدى العالمي مالم تكونا قد حققتا النزاهة المطلوبة، وأعزي ذلك من وجهة نظري إلى أن شرط المانح المحايد بصفته البعيدة عن أي جهة أيديولوجية كان عملا مهما.

إن استبعاد الأسماء الدينية والسياسية عن مسميات الجائزة، ليس لعدم أهمية تلك الأسماء، لكن الزج باسم شخصية دينية أو سياسية قد يؤدي إلى إقحام معيار إضافي غير جمالي يستهدف مواءمة النتائج مع ما لتلك الصفة من مكانة دينية أو سياسية. يجب النأي بتلك الأسماء عن المجال الثقافي والرواية تحديدا. لأن عالم الرواية عالم لا محدود من الإشكالات الاجتماعية.

ثانيا: استقلالية لجنة التحكيم، ومنحها حرية مطلقة في تحديد نتائج المسابقات الثقافية. حيث يعتمد هذا العنصر على الذي قبله. فوجود جهة محايدة بعيدة عن أي استقطاب فكري أو سياسي يتيح عدم تدخل المانح في توجيه الجائزة. ويجعل من إمكانية التزام لجنة التحكيم بسياسات ومعايير تتوفر فيها النزاهة والحياد أمرا قابل للتحقق.

أعلم أن ذلك أمر صعب فالنزاهة واللا تحيز أمور خفية وأحيانا لا واعية. ولأن الهدف من الجائزة الروائية هو تشجيع الكتابة الروائية ودعم الكتاب وزيادة مبيعات الكتب والترويج للقراءة، كان ضروريا أن يستجيب أمناء الجوائز الخاصة بالإبداع السردي جزئيا لذائقة القراء، مما يعني أن لا تكون المعايير النقدية هي فقط المعتمدة، مع ضرورة حضورها بالطبع.

إن تنوع أعضاء لجنة التحكيم ومشاربها مهم جدا لكن يجب أن يكون ضمن روح الجائزة أي أن يكون مهتم بالسرد. يمكن تشكيل لجنة التحكيم المتغيرة دوما بما يشبه المحلفين في المحاكم الأمريكية إن صح التشبيه. يمكن أن تكون عنصرا من مثقفين، ونقاد أكاديميين وفنانين وصحفيين قراء محترفين، ومن خلفيات وأعمار مختلفة لتوسيع فرصة جودة الحكم. وأن تكون ضمن معايير الحكم: الموضوع والأفكار، وكيفية المعالجة، والرؤية، والإقناع والإيصال، وجودة صنع الشخصيات وحيويتها، والحبكة والنسق البنائي، والتقنية، توظيف المكان والزمان، والأسلوب، ومناسبة اللغة وسلامتها مع السرد، والجدة أو التجريب، وقبل ذلك كله الامتاع.

ويجب أن نقر بأن ما من جائزة ثقافية أو أدبية أو فنية في العالم سلمت من النقد في بعض قراراتها سواء وقعت في أخطاء أم لم تقع، وقد صاحب السخط الكثير من الجوائز الثقافية بما في ذلك جائزة نوبل للآداب، أو جائزة الأوسكار.

أذكر هنا كيف وصف سلمان رشدي الحاصل على جائزة البوكر الإنجليزية سنة ١٩٨١ لجنة تحكيم الجائزة بعد ثلاث سنوات بأنها لجنة قتل المتعة. الأمر حدث في إحدى أشهر الجوائز الأدبية العربية التي وصفت من مرشحة القائمة القصيرة بأنها (عرس واوية). وأحد أهم النقاد الذي شارك في لجانها بأنها تفتقر إلى المعايير الجمالية الدقيقة، مما يجعل المراقب يتساءل ماذا يدور في الكواليس.

إن مسيرة الجوائز الأدبية رغم دورها البناء في عالمنا العربي محفوفة دائما بعدم الرضا. إذا كانت المؤسسات المشرفة على الشأن الثقافي يهمها ازدهار الأدب فعليها نبذ ما يودي لدخول الانحيازات الايديولوجية والمناطقية الشائعة في منطقتنا. فالأخطاء الكثيرة والكبيرة تثير في أوساط الإعلام والثقافة والأدب والأكاديمية والقراءة ضجات وإحباطات وصدمات، تضر بمصداقية الجهة المنظمة.

واستهلت ورقتها ضيفتنا الثالثة الإعلامية والناقد والكاتبة د. بروين حبيب الحاصلة على درجة الدكتوراه في النقد من جامعة عين شمس، بتأملات في معايير الجوائز الروائية حيث ذكرت أن هذه المعايير سجلتها من خلال متابعتها الحثيثة لما ينشر في العالم العربي من روايات لشغفها الشخصي وتخصصها الأكاديمي ومهنتها الإعلامية، ولأنها حظيت بشرف التحكيم في جوائز روائية منها جائزة راشد للإبداع والجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر). مع التنويه أن الجوائز لا تتشابه حتى يفرض عليها نموذج موحد، بل تتباين تباينا كبيرا في كل تفصيل، ولكن نسعى لأن نوجد قواسم مشتركة تضمن التميز والإبداع اللذين هما مقصد كل جائزة.

معايير جوائز الرواية:

ويمكننا في البدء تحديد أربعة ضوابط أو شروط تعمم على كل جوائز الرواية، بل وغيرها من الجوائز هي:

- الشفافية: يجب أن تكون الجائزة شفافة في كل مراحلها واضحة الشروط وآلية التحكيم والتواريخ والقيمة المادية. لا تقبل التأويل ولا تعدد التفسيرات.
- الالتزام بالمعايير: فحين تضع هيئة الجائزة معايير فهي تلزمها هي أولا قبل أن تلزم المشاركين. الأمر أشبه بالعقد الذي هو شريعة المتعاقدين.

- النزاهة: وهي ما تعطي مصداقية للجائزة، فحين تفقد الجائزة نزاهتها لأي سبب كان، ينتفي مبرر وجودها، وهذه النقطة كما تخص الجهة المانحة تتعلق بالمحكمين أيضا.

- التحرر من الارتباطات: فالغرض من الجائزة إبداعي أولا وأخيرا، وإخراجها عن غايتها لأية دوافع تفرضها الجهة المانحة ليس في مصلحة سمعة الجائزة وتحرج المتحصل عليها.

ويمكن لهذه الشروط العامة أن تشكل الإطار الأخلاقي الذي يحتوي الجائزة ويحافظ على مصداقيتها.

التحكيم:

التحكيم هو بيضة قبان الجائزة ويختلف اختلافا كبيرا بين جائزة وأخرى فجائزة نوبل للأدب مثلا تتألف لجنة التحكيم فيها من 18 عضوا منتخبا لمدى الحياة، في حين أن لجنة جائزة الغونكور تتألف من عشرة أعضاء يعينون عن طريق الانتخاب، وإذا شغر مقعد بالوفاة أو الاستقالة انتخب الأعضاء عضوا جديدا، فهي لجان مدى الحياة، أما جائزة البوكر العالمية فالمحكمون فيها خمسة أعضاء لدورة واحدة فقط. وسأوجز ما أستصوبه من معايير التحكيم في النقاط التالية:

- سرية اللجنة: رغم أن كثيرا من الجوائز تعلن عن أسماء لجنة التحكيم منذ البدء (ولا نقصد الجوائز التي لها لجان ثابتة)، لأنها ترى أن قيمة المحكمين تعطي دفعا للجائزة، وتثبت مصداقيتها، وهناك جوائز مثل البوكر تعلن عن أسماء لجنة التحكيم في منتصف الطريق أي بعد إعلان القائمة الطويلة. لكنني أتوافق مع من يرى أن الأفضل أن تبقى اللجنة سرية إلى يوم إعلان الفائز، تجنبا لها من كل الضغوطات التي قد تمارس من المشاركين ومن الناشرين ومن أي جهة كانت. وتوفيرا لجو عمل بعيد عن احتمال شبهة أو اتهام بالمحاباة.

- تعليل الأحكام: لا يمكن أن نركن إلى الأذواق الشخصية في التحكيم، بل على الحكم أن يعلل اختياره ويحسن الدفاع عنه، ويشرح بطريقة مقنعة لماذا فازت هذه الرواية ولماذا استبعدت تلك، أما الأحكام الانطباعية والإطلاقات العامة فلا محل لها في جائزة تتوخى البحث عن المتميز والجديد. وحتى عملية التنقيط دون تعليل التي نجدها في بعض الجوائز الهامة لا تكفي.

- لجان الفرز: لا يمكن للجنة التحكيم أن تقرأ عشرات الأعمال والآن أصبحت بالمئات إن لم تسبقها لجان فرز تغربل ما لا يصلح للجائزة، ويمكن اعتماد بعض الشروط للغربلة كاستبعاد الرواية كثيرة الأخطاء إلى حد كبير، أو التي تخالف شروط الجائزة. لتصل إلى اللجنة زبدة الروايات حتى يتسنى لأعضائها القراءة النقدية المتأنية للأعمال، وليس التسرع للالتزام بمواعيد التسليم.

- تنوع الحكام: الرواية الفائزة ليست عملا إبداعيا فقط، بل هي منتج ثقافي موجه لجمهور يدر منفعة مادية على الكاتب والناشر في حال الفوز. لذلك الاقتصار على نوعية واحدة من المحكمين كالنقاد الأدبيين مثلا لا يتوج رواية متكاملة. فالأفضل على سبيل المثال فقط أن تضم اللجنة روائيا مكرسا، وناقدا، وناشرا لخبرته في توجه ذائقة القراء، وشخصا من متابعي الكتب والشغوفين بالقراءة ويمكن الاستعانة بالفاعلين في موقع غود ريدرز مثلا. فهذا التنوع يشمل أوسع شريحة مهتمة بالعمل الروائي ليكون الحكم قريبا من الصواب وواقعيا أيضا.

شروط الجائزة:

يمكن للإعلان الجيد عن شروط الجائزة أن يكون بمثابة فرز أولي للمشاركات، فاشتراط حد أدنى مثلا لعدد صفحات الرواية يحول دون مشاركة من يقدم نوفيلا أو قصة قصيرة توسع فيها. بل أقترح اشتراط حد أعلى للرواية كأن لا تتجاوز 350 صفحة مثلا، وقد قيل عن رواية «البحث عن الزمن المفقود» لبروست وكانت في سبع مجلدات بأن العمر يتسع لواحد من أمرين إما أن تعيشه أو أن تقرأ رواية بروست. وعمل لجنة الفرز أساسي في هذه المرحلة حتى لا تقصي روايات ممتازة فهي بعبارة أوضح تغربل الروايات التي لا تستوفي الشروط الشكلية والمضمونية ولكن لا تفاضل بين الروايات على أساس نقدي وفني.

ومن المعايير المهمة في شروط الجائزة تحديد المقصود من الألفاظ بدقة فكلمة جائزة موجهة للشباب غائمة ومطاطة فما هي السنة التي يقف عندها الشباب وتبدأ الكهولة مثلا؟ وحتى آلية حجب الجائزة يجب أن تكون واضحة. ورغم أني مع وضع شرط يحول دون اشتراك المكرسين روائيا مع أصحاب التجارب الجديدة حتى لا تفرض سطوة الاسم نفسها على لجنة التحكيم إلا أني أراه شرطا متعذرا ولعل هذه المشاركة المفتوحة للجميع تفاجئنا بمبدعين جدد يتجاوزون نجوم الرواية المشاهير.

القوائم الطويلة والقصيرة:

رغم ما ينتج عن صدور القوائم الطويلة والقصيرة من اهتمام بالجائزة وحراك ثقافي حولها من مقالات وحوارات مع الواصلين إليها، يبقى الاعتراض قائما على العدد الذي أراه كبيرا في بعض الجوائز بخصوص الروايات التي تصل إلى القائمة الطويلة، ورغم المصداقية التي افتكتها البوكر العربية مثلا بعد 15 سنة من إنشائها نجد في كثير من قوائمها الطويلة روايات ضعيفة لا تستحق الوصول، فالعدد الذي أجده كبيرا وهو 16 رواية يجعل اللجنة تتغاضى عن موافقة بعض الروايات لمعايير التميز حتى تكمل بها العدد. والأفضل إما أن تكون القائمة الطويلة محددة بعدد لا يتجاوز العشرة. وتقتصر القائمة

القصيرة على ثلاث روايات. أو تفرض الروايات نفسها لتكون في القائمة الطويلة على ان لا تتجاوز العشرة ولا تنزل عن الستة مثلا.

وأسوأ ما يمكن أن يسيء للجائزة المحاصصة في القائمة الطويلة سواء بين أعضاء اللجنة أنفسهم أو المحاصصة القطرية التي تحرم رواية جيدة من فوز مستحق لأن مواطن الروائي فاز في الدورة السابقة. وهذا الظلم يمكن ألا يقع في حالة ما إذا تجردت اللجنة واختارت الأجود دون أي اعتبار لأي عامل خارج النص. ودون إملاءات أو إيحاءات من الجهة المانحة.

القيمة المادية للجائزة:

ليست هناك معايير موحدة تضبط القيمة المادية للجوائز، فمثلما هناك جوائز قيمتها المادية كبيرة مثل نوبل إذ تبلغ عشرة ملايين كرونة سويدية حوالي مليون دولار، أو جائزة الشيخ زايد، هناك جوائز مشهورة وذات قيمة معنوية كبيرة لكن قيمتها المادية ضئيلة مثل جائزة نجيب محفوظ التي لا تتجاوز ألف دولار أو جائزة الغونكور حيث لا تتقاضى اللجنة أجرا، أما الفائز فيستلم 10 يورو ودعوة إلى مطعم دوران. ولا نغتر بهذا المبلغ الضحل فعائدات مبيع الرواية الفائزة بالغونكور هائلة على الناشر والمؤلف على حد سواء وتتجاوز قيمة كبرى الجوائز. لأن المصداقية التي اكتسبتها لأكثر من قرن (منحت أول مرة سنة 1903) جعلتها توجه قراء الفرنسية إلى الروايات الجيدة ونادرا ما خذلتهم.

وبين الحد الأعلى والحد الأدنى نجد مروحة من الجوائز قيمتها المادية عادية مثل جائزة الكتاب الوطنية في أمريكا عشرة آلاف دولار، وجائزة البوليتزر خمسة عشر ألف دولار، ولعل البوكر العربية والعالمية في محل فوق الوسط بخمسين ألف دولار للفائز الأول، وعشرة آلاف لأصحاب القائمة القصيرة. والمحذور الأكبر في الجوائز ذات القيمة الكبيرة أنها تنتج لنا صنفا من الروايات مفصلا على قياسها إذ إن المعايير المضمونة للمانح تقولب الجوائز وتجعلها تشبه الاستنساخ، في حين أن الكتابة الروائية انقلاب على السائد وبحث دائم على التجريب.

وقد خلصت هذه الندوة إلى التوصيات الآتية:

- القارئ المتذوق تجذبه الأعمال التي على مستوى من الجودة والإدهاش لا اسم ولا جائزة لذا على المبدع أن يصب اهتمامه على المنجز الإبداعي قبل كل شيء.
- الاهتمام بلجان التحكيم وتنوعها.
- الاشتغال على التجريب والتجديد في كتابة الرواية مع الحفاظ على الأصالة.
- ضرورة مواكبة النقد للأعمال الروائية بالقراءات، والدراسات، وتقديمها للقراء، والباحثين.
- أن المعايير الواضحة هي الآلية الوحيدة للحفاظ على مصداقية الجائزة والتجارب العربية الناجحة والمتميزة موجودة مثل جائزة الملك فيصل التي كانت معبرا لبعض من فاز بها إلى جائزة نوبل. وجائزة سلطان العويس التي سميت نوبل العرب. والبناء على الإيجابيات والتخلص مما يحيط بالجوائز عادة من محسوبيات وتدخلات وحسابات لا تتعلق بالإبداع نفسه كفيلان بجعل الجوائز شريكة فعليا مع المبدع وصانعة للثقافة.
- فيما عدا جائزة الدولة التقديرية ننصح بأن تكون الجوائز الأدبية الأخرى بأسماء أدباء بارزين محليين أو عرب وذلك لتخليد اسم الأديب المحلي ولعدم بروز أي معايير غير جمالية أخرى قد توثر على نتيجة التحكيم.
- بسبب العدد المتنامي للروايات المرشحة ولصعوبة ذلك في عملية التحكيم ننصح بتكوين لجنة فرز أولية يمكنها أن تقلل العدد المرشح من الروايات إلى أعداد يمكن للجنة التحكيم إعطائها الوقت الكافي للدراسة ومن ثم التقييم وصولا إلى إعلان النتيجة.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة كمانح للقيمة المادية دون أن يكون له أي تدخل في المعايير الفنية لنتيجة الجائزة.
- سرية أسماء لجنة التحكيم حتى لحظة إعلان النتيجة النهائية.
- تفعيل إمكانية حجب الجائزة إذ لم ترق الروايات إلى المستوى الجمالي المطلوب.
- يكون تصويت لجنة التحكيم هو الفيصل والنهائي في اختيار الرواية الفائزة.

ويعد بذلك تقرير يوقع عليه الأعضاء ويرفع للأمانة نسخة منه ويتم إعلان النتيجة من قبل رئيس لجنة التحكيم.

مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث وشركة المعرفة